



الجدوى من انشاء صندوق تنموي لمحافظة حضرموت رؤية استراتيجية لتنمية مستدامة لتحقيق الاستقرار في المحافظة



مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة فكرة إنشاء صندوق تنموي مستقل في محافظة حضرموت كخطوة استراتيجية لمعالجة الفجوة التنموية التي تعاني منها المحافظة منذ عقود، رغم ما تمتلكه من ثروات نفطية وموقع جغرافي مهم فقد أدت الحرب المستمرة في اليمن منذ 2015 إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والخدمية، وظهرت الحاجة إلى آلية محلية لإدارة الموارد بعيداً عن المركزية التي أثبتت فشلها.

يقوم الصندوق على مبدأ إدارة الموارد النفطية بشكل شفاف ومستقل، وتوجيهها نحو مشاريع تنموية تشمل البنية التحتية، الصحة، التعليم، وتوفير فرص عمل للشباب، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حضرموت وقد أعلن عن تأسيسه رسمياً في يونيو 2025 من قبل اللواء فرج سالمين البحسني، خلال لقاء مع كفاءات حضرمية في الكويت، تأكيداً على إشراك المغتربين ودعمهم للمشروع.

تُظهر الدراسة أن للصندوق جدوى اقتصادية كبيرة في دعم الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط فقط - كما يحمل أبعاداً سياسية مهمة، من أبرزها تعزيز اللامركزية وتمكين المحافظة من إدارة شؤونها، واحتواء التوترات المحلية - أما الجدوى الاجتماعية فتتمثل في تحسين مستوى المعيشة والخدمات، والحد من البطالة والفقر.

اعتمدت الدراسة على تجارب دولية مماثلة، واستشرفت ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الصندوق:

نجاح شامل في حال وُفرت الشفافية والإدارة الرشيدة.

تأرجح في الأداء بسبب تدخلات سياسية أو ضعف الدعم.

فشل المشروع نتيجة الفساد أو غياب الثقة، وهو احتمال ضعيف.

في الختام، تؤكد الدراسة أن صندوق حضرموت التنموي يمثل فرصة تاريخية لوضع المحافظة على مسار التنمية المستدامة، وإذا كُتب له النجاح، فقد يكون نموذجاً يُحتذى به في محافظات يمنية أخرى تبحث عن مستقبل أفضل.

السياق العام

تواجه اليمن منذ ما يزيد على عقد من الزمن تحديات سياسية واقتصادية وأمنية عميقة، تزايدت حدتها مع اندلاع الحرب في العام 2015، والتي انعكست بشكل مباشر على قدرة الدولة على إدارة شؤونها الاقتصادية والخدمية تسببت هذه الحرب في انهيار معظم مؤسسات الدولة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة، وانكماش فرص الاستثمار، فضلاً عن انهيار العملة الوطنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل حاد في خضم هذه الأوضاع، برزت المحافظات الغنية بالموارد، وفي مقدمتها محافظة حضرموت، كأحد المكونات الجغرافية القليلة التي ما تزال تمتلك قدرة اقتصادية نسبية، بحكم ثرواتها النفطية والغازية، وامتدادها الجغرافي المطل على بحر العرب، فضلاً عن تاريخها التجاري والثقافي العريق وتعد محافظة حضرموت أكبر المحافظات اليمنية مساحةً، إذ تشكل ما يقارب ثلث المساحة الكلية لليمن، وتتميز بموقع جغرافي استراتيجي يربطها إقليمياً بموانئ وممرات بحرية مهمة، ما يجعلها محوراً أساسياً للتجارة والنقل البحري كما أنها تضم موارد طبيعية هائلة، أبرزها النفط والغاز، حيث تحتوي على أهم الحقول النفطية العاملة في اليمن، وتملك بنية تحتية نفطية تشمل موانئ التصدير في الشحر والضبة، وخطوط أنابيب تربط مناطق الإنتاج بمنافذ التصدير. ومع ذلك، ورغم هذه الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة، عانت حضرموت تاريخياً من تهميش واضح على مستوى التنمية، وحرمانها من الاستفادة العادلة من مواردها الطبيعية، حيث كانت معظم العائدات النفطية تذهب إلى الموازنة العامة للدولة في صنعاء، دون أن ينعكس ذلك على شكل مشاريع خدمية أو استثمارات تنموية في المحافظة وبالتالي تأثرت حضرموت، كغيرها من المحافظات اليمنية، بتداعيات الحرب التي اندلعت منذ 2015، لكن تأثيرها كان مضاعفاً بسبب حجم المحافظة وموقعها الحيوي فقد شهدت انهياراً في معظم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، وتدهورت شبكات الطرق والمواصلات، ما أعاق حركة التجارة الداخلية والخارجية كما ارتفعت معدلات البطالة بشكل مقلق، خصوصاً بين فئة الشباب، في ظل غياب المشاريع الاقتصادية المستدامة، وتوقف معظم الأنشطة الاستثمارية الخاصة والعامة، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والهجرة الداخلية والخارجية والتوترات السياسية بين المكونات المحلية، أضافت أعباء إضافية على البيئة الاقتصادية، فغياب الاستقرار جعل حضرموت غير قادرة على جذب استثمارات خارجية أو حتى محلية، رغم ما تمتلكه من ثروات تؤهلها لأن تكون مركزاً اقتصادياً ليس لليمن فقط بل للمنطقة. كل هذه التحديات مجتمعة خلقت حاجة ملحة لوجود آلية اقتصادية مستقلة على مستوى المحافظة، تهدف إلى إدارة الموارد المحلية بفعالية، بعيداً عن المركزية التي أثبتت فشلها في إدارة التنمية

الوطنية في ظل هذه التحديات، جاءت فكرة إنشاء صندوق حصرموت التنموي كمبادرة استراتيجية تهدف إلى معالجة الاختلالات التنموية القائمة، وإيجاد بدائل اقتصادية قادرة على تحقيق الاستقرار المالي والإداري للمحافظة حيث أعلن عن هذه المبادرة اللواء الركن فرج سالمين البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي، في يونيو 2025 بالكويت، خلال لقاء جمعه بعدد من الكفاءات والخبراء الحضارم في المهجر اختير الكويت للإعلان يعكس البعد الإقليمي والدولي للمشروع، وسعيه لاستقطاب دعم المغتربين الحضارم ورجال الأعمال والشركاء الدوليين، بما يضمن تمويلًا مستدامًا للصندوق، بعيدًا عن الاعتماد الكامل على موارد النفط وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء نموذج تنموي جديد يقوم على إدارة الموارد النفطية بآليات شفافة، وتوجيهها نحو مشاريع بنية تحتية، وتوفير فرص عمل للشباب، ودعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والطاقة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أثبت هشاشته أمام الأزمات.

أهمية الدراسة تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا حيويًا لمستقبل التنمية في حصرموت، حيث تمثل فكرة الصندوق خطوة استراتيجية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة، وربما تكون نموذجًا يمكن تطبيقه في محافظات أخرى غنية بالموارد كما أن تحليل الجدوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للصندوق يسهم في تقديم رؤية متكاملة لصناع القرار حول فرص النجاح والتحديات التي قد تواجه هذه المبادرة.

إشكالية البحث تكمن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل إلى أي مدى يمكن لصندوق حصرموت التنموي أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المحافظة؟

أهداف الدراسة

1. تحليل السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى إنشاء الصندوق.
2. دراسة الأهداف الاستراتيجية للصندوق وآليات عمله.
3. تقييم الجدوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمبادرة.
4. استشراف السيناريوهات المستقبلية لصندوق التنموي في حصرموت.

صندوق حضرموت التنموي، نشأته، تعريفه، أهدافه، وآليات عمله

يأتي تأسيس صندوق حضرموت التنموي في ظل بيئة سياسية واقتصادية معقدة تشهدها محافظة حضرموت حيث تسود حالة من عدم الاستقرار السياسي بفعل تصعيد حلف قبائل حضرموت والتحديات والاقتصادية منذ اندلاع النزاع في البلاد عام 2015. تعتبر حضرموت المحافظة الأهم من حيث الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية، إذ تحتوي على أكبر مخزون نفطي وغازي في اليمن، لكنها بالمقابل ظلت تعاني من ضعف كبير في البنية التحتية وتدني الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر وعلى خلفية هذه التحديات، أُعلن عن إنشاء الصندوق في 21 يونيو 2025 من قبل اللواء الركن فرج سالمين البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي خلال لقاء جمعه مع نخبة من الكفاءات الحضرمية في دولة الكويت جاء هذا الإعلان كرد فعل استراتيجي على الحاجة الملحة إلى تطوير نموذج جديد لإدارة الموارد المالية المحلية بشكل مستقل، وشفاف، وموجه نحو التنمية المستدامة وإن تأسيس الصندوق لم يكن وليد لحظة عابرة، بل نتاج دراسة متأنية لواقع المحافظة، وتقصي مستفيض للتحديات التي تعيق تنميتها، مع الاستفادة من تجارب إقليمية وعالمية ناجحة في إدارة الموارد التنموية وقد أتى هذا المشروع ليشكل آلية جديدة لإدارة الموارد الاقتصادية بعيدًا عن المركزية والبيروقراطية التقليدية التي لطالما عرقلت التنمية الفعالة في حضرموت.

يُعرف صندوق حضرموت التنموي بأنه كيان مالي مستقل تأسس بقرار رسمي من قيادة محافظة حضرموت، يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وذو إدارة متخصصة، تهدف إلى تجميع وإدارة الموارد المالية الناتجة عن بيع المشتقات النفطية المحلية وعوائد أخرى مرتبطة بالمحافظة، مع تخصيص هذه الموارد لتمويل مشاريع تنموية مستدامة تخدم مصالح السكان وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الناحية القانونية، يُرتقب أن يُعمل على إصدار تشريعات محلية تنظم عمل الصندوق، وتحدد صلاحياته ومسؤولياته، مع ضمان آليات رقابية وإشرافية متعددة الأطراف لضمان الشفافية والمساءلة.

على المستوى الإداري، يشكل الصندوق هيئة إدارة تضم خبراء في الإدارة المالية، الاقتصاد، التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة المحلية ومجتمع الأعمال يُنظم عمل الهيئة مجلس إدارة يشرف على العمليات والقرارات الاستراتيجية، فيما تقوم إدارة تنفيذية متخصصة بالعمل اليومي وإدارة المشاريع.

الأهداف الاستراتيجية لصندوق حضرموت التنموي

تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة حيث يهدف الصندوق إلى تحويل موارد حضرموت الطبيعية، خصوصًا النفط والغاز، إلى فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة ويشمل ذلك تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، شبكات الكهرباء والمياه، والموانئ، مما يخلق بيئة استثمارية جاذبة ويعزز من قدرات المحافظة على النمو الاقتصادي المستدام وكذلك خلق فرص العمل وتقليل البطالة وبالتالي يعتبر دعم فرص العمل من الركائز الأساسية للصندوق من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة ومبادرات ريادية تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتقليل معدلات البطالة التي تستهدف بشكل خاص فئة الشباب، مما يسهم في الحد من الهجرة الخارجية والاجتماعية ويعزز الاستقرار المجتمعي.

ويسعى إلى دعم القطاعات الحيوية والاجتماعية حيث يركز الصندوق على الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، باعتبارها محركات رئيسية للتنمية البشرية وتمويل هذه القطاعات يسهم في رفع جودة الحياة لسكان المحافظة ويشكل دعامة أساسية لأي نهج تنموي ناجح مما يعزز الحوكمة والشفافية والذي تعد واحدة من أهم أهداف الصندوق هي بناء نموذج إداري ومالي يضمن شفافية عالية في استخدام الموارد، من خلال اعتماد نظم محاسبية متقدمة، وآليات رقابية صارمة تشمل تدقيقًا داخليًا وخارجيًا، وإشرافًا مباشرًا من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مما يعزز الثقة بين المجتمع المحلي والجهات الإدارية ويقلل فرص الفساد.

ويعمل الصندوق على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط مما يسعى الصندوق إلى توجيه استثماراته نحو تنويع مصادر الدخل في حضرموت، من خلال دعم القطاعات غير النفطية كالزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية، وبالتالي بناء اقتصاد أكثر استدامة وأقل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة آليات التمويل والصرف

يعتمد الصندوق بشكل أساسي على الإيرادات المتأتية من بيع المشتقات النفطية محليًا (مثل المازوت والديزل) في محافظة حضرموت، والتي يتم توجيهها حصريًا للصندوق بعيدًا عن الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى ذلك، يستهدف الصندوق استقطاب مساهمات من القطاع الخاص المحلي، لا سيما رجال الأعمال الحضارم في الداخل والخارج، والمغتربين، وكذلك الدعم المالي من الجهات المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية

ويتم صرف موارد الصندوق وفق خطط تنموية محددة ومدروسة، تخضع لموافقة مجلس الإدارة، مع مراقبة تنفيذ دقيقة لضمان استخدام الأموال في المشاريع ذات الأولوية التنموية. وتفرض قواعد صارمة على عمليات الصرف، تتضمن ضرورة توقيع الشيكات من ثلاث جهات (المدير التنفيذي، محافظ حضرموت، واللواء البحسني) لضمان رقابة مشتركة متعددة المستويات ويعتمد الصندوق نظام رقابي متكامل يشمل تدقيقاً مالياً داخلياً وخارجياً دورياً، ويتم نشر تقارير دورية شفافة عن الأداء المالي والمشاريع المنفذة، مع إشراك الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني لضمان المحاسبة المستمرة والفعالة.

البعد السياسي والاجتماعي للصندوق

تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي ويأتي إنشاء الصندوق كأداة لتوطيد الاستقرار في حضرموت، حيث إن الإدارة المستقلة للموارد الاقتصادية تعزز من شعور السكان بالملكية والتمكين، مما يحد من النزاعات والتوترات المحلية المرتبطة بالخلافات حول الموارد ليشكل إشراك أبناء حضرموت في الداخل والخارج أحد المحاور الأساسية لضمان نجاح الصندوق، حيث يلعب المغتربون دوراً مهماً في توفير الدعم المالي والخبرة، ويعتبرون جزءاً من منظومة الحوكمة التي تسعى لضمان التنمية المتوازنة والمستدامة وبفضل تمويل المشاريع التنموية، يساهم الصندوق في تحسين الظروف المعيشية، مما يقلل من دوافع الصراع ويعزز الأمن الاجتماعي كما يتيح خلق فرص اقتصادية بديلة تساهم في تقليل اعتماد السكان على القطاعات غير الرسمية أو الاقتصاد الريعي.

الأثر المتوقع للصندوق على التنمية المحلية

يتوقع أن يترك صندوق حضرموت التنموي أثراً إيجابياً ملموساً على مستويات التنمية في المحافظة، من خلال تحفيز نمو اقتصادي مستدام يعتمد على تنمية القدرات المحلية وبناء بنية تحتية متطورة تلبي حاجات السكان وتدعم جذب الاستثمارات لتعزيز الإدارات المحلية وتمكينها من إدارة الموارد بفعالية وتقليل الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الاجتماعية

ويشكل صندوق حضرموت التنموي خطوة استراتيجية محورية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة. حيث يمثل نموذجاً متقدماً لإدارة الموارد، يركز على الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال استثمار العوائد النفطية ومصادر التمويل الأخرى في مشاريع تخدم المجتمع المحلي، وتؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حضرموت.

مفهوم الصناديق التنموية وأهميتها في التنمية المستدامة

الصناديق التنموية هي أدوات مالية تستهدف تجميع موارد مالية محددة وإدارتها بهدف تحقيق أهداف تنموية بعيدة المدى، غالبًا في مجالات البنية التحتية، الصحة، التعليم، التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتأتي هذه الصناديق كآلية لإدارة الموارد العامة أو الخاصة بشكل مستقل عن الموازنات الحكومية التقليدية، مما يمنحها مرونة أكبر في الاستثمار وإدارة الأموال وفقًا لتقرير البنك الدولي World Bank, 2017 تُعرف الصناديق التنموية Development Funds بأنها "مؤسسات مالية خاصة تُنشأ لجمع وإدارة الموارد المالية وتوظيفها في مشاريع تنموية مستدامة، مع ضمان الشفافية والمساءلة".

وتكتسب الصناديق التنموية أهمية خاصة في الدول النامية أو المناطق التي تعاني من هشاشة مؤسسات الدولة، حيث تساعد على تحسين إدارة الموارد المالية وتركيزها في المشاريع ذات الأولوية التنموية وتعزيز الشفافية والرقابة في الإنفاق، مما يقلل من الفساد وسوء الإدارة ليساعد على توفير تمويل مستدام لمشاريع تنموية طويلة الأمد، خصوصًا في القطاعات الأساسية لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في التخطيط والتنفيذ الاقتصادي، مما يعزز من الشعور بالمسؤولية والملكية المحلية وقد أكدت الدراسة أن الصناديق التنموية تمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة إذا ما توفرت لها بيئة مؤسسية سليمة وشفافة

آليات عمل الصناديق التنموية

تتنوع مصادر تمويل الصناديق التنموية بين الموارد الحكومية المخصصة (مثل عائدات النفط أو الضرائب) والمساهمات الخاصة من القطاع الخاص أو المغتربين والتمويلات الخارجية من المانحين الدوليين أو المؤسسات المالية وفي حالة الصناديق التي تدير موارد طبيعية، مثل صندوق حصرموت التنموي، فإن جزءًا كبيرًا من التمويل يأتي من عائدات بيع النفط والغاز، والتي تُخصص بشكل مباشر للصندوق، بعيدًا عن الموازنة العامة للدولة.

إدارة الصندوق تُدار الصناديق التنموية عادة بواسطة هيئات مستقلة تضم خبراء اقتصاديين وإداريين، مع وضع أنظمة واضحة للمحاسبة والرقابة المالية، تشمل تدقيقًا داخليًا وخارجيًا. وقد أظهرت تجارب عالمية أن وجود آليات رقابية صارمة يحد من الفساد ويضمن استخدام الموارد بشكل أمثل وتوزيع الموارد واستثمارها حيث تُستخدم موارد الصندوق في تمويل مشاريع تنموية مثل بناء الطرق، شبكات الكهرباء، المستشفيات، المدارس، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد المحلي.

التجارب الدولية والإقليمية للصناديق التنموية

تجربة صندوق أبو ظبي للتنمية (الإمارات العربية المتحدة): يُعد صندوق أبو ظبي للتنمية نموذجًا رائدًا في المنطقة، حيث يركز على تمويل مشاريع استراتيجية داخل الإمارات وخارجها. ويمتاز الصندوق برؤية استثمارية واضحة، إدارة شفافة، ونظام رقابي صارم. وقد ساهم الصندوق بشكل فعال في تنمية البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، ما أدى إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

تجربة صندوق نيجيريا للتنمية النفطية: في نيجيريا، تم إنشاء صندوق تنموي لإدارة عائدات النفط في مناطق الإنتاج، بهدف دعم التنمية المحلية. إلا أن التجربة واجهت تحديات كبيرة بسبب ضعف الحوكمة، انتشار الفساد، وعدم وجود شفافية كافية، مما أدى إلى محدودية تأثير الصندوق في تحسين الأوضاع التنموية.

يُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية تجربة ناجحة نسبيًا، حيث ساهم في تحسين البنية التحتية الاجتماعية، من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تحديد أولويات المشاريع، وهو ما منح الصندوق قبولًا واسعًا لدى السكان ويعكس هذا أن إشراك المجتمع المحلي يعد عنصرًا أساسيًا في نجاح أي مبادرة تنموية ومن الآثار الاقتصادية المتوقعة لإنشاء الصندوق تحقيق الاستقرار المالي من خلال إنشاء آلية مستقلة لإدارة الموارد بعيدًا عن المركزية المعرّقة للتنمية وزيادة الإنفاق الاستثماري بما يعزز نمو القطاعات الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة من خلال تحسين البنية التحتية عبر تمويل مشاريع الطرق، والكهرباء، والمياه، ما يساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال تنمية قطاعات الزراعة والسياحة والخدمات اللوجستية.

الجدوى من انشاء صندوق حضرموت التنموي

مع اندلاع الحرب في اليمن تضاعفت التحديات التي تواجهها حضرموت، إذ شهدت انهياراً شبه كامل في الخدمات العامة، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، خاصة بين الشباب، ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والهجرة الخارجية وهذه الأوضاع خلقت حالة من السخط المجتمعي، وأبرزت مطالبات واسعة بضرورة تمكين المحافظة من إدارة مواردها بصورة مستقلة وشفافة، بما يضمن توجيه هذه الموارد لخدمة سكانها وتحقيق التنمية وفي ظل هذا الواقع، جاءت مبادرة إنشاء صندوق حضرموت التنموي كخطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة صياغة النموذج التنموي في المحافظة، بعيداً عن المركزية المفرطة التي أثبتت فشلها في إدارة الموارد الوطنية فقد أعلن اللواء الركن فرج سالمين البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي ونائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عن تأسيس الصندوق في يونيو 2025 خلال لقاء عقده في دولة الكويت مع نخبة من رجال الأعمال والمغتربين الحضارم، في خطوة عكست إدراكاً عميقاً لضرورة الاستفادة من الخبرات والطاقات الاقتصادية في الداخل والخارج، واستقطاب الدعم الإقليمي والدولي لضمان نجاح المشروع إن اختار الكويت لإطلاق هذه المبادرة لم يكن مجرد صدفة، بل جاء ليؤكد على البعد الاستراتيجي للمشروع، وسعيه لبناء شراكات قوية مع المغتربين الحضارم في دول الخليج، وجذب الاستثمارات الخارجية، إلى جانب توظيف الإيرادات المحلية، وعلى رأسها العائدات النفطية، في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية ويهدف الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية، أبرزها تطوير البنية التحتية للمحافظة، دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، خلق فرص عمل للشباب، تقليل معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد ولا يقتصر البعد التنموي للصندوق على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاداً سياسية واجتماعية عميقة، إذ من المتوقع أن يسهم في تعزيز الاستقرار المحلي، من خلال تمكين أبناء حضرموت من المشاركة في إدارة مواردهم، بما يحد من النزاعات المرتبطة بتقاسم الثروة، ويعزز الثقة بين المواطن والسلطة المحلية. كما يمثل المشروع خطوة نحو تعزيز اللامركزية الاقتصادية، بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في الحوكمة الرشيدة وإدارة التنمية المستدامة ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل الجدوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإنشاء صندوق حضرموت التنموي، واستشراف أثره المتوقع على مسار التنمية في المحافظة تتناول الدراسة ثلاثة محاور رئيسية، هي: الجدوى الاقتصادية، الجدوى السياسية، والجدوى الاجتماعية.

الجدوى الاقتصادية لإنشاء صندوق حضرموت التنموي

تعد الجدوى الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد نجاح أي مشروع تنموي لاسيما في بيئة اقتصادية معقدة مثل اليمن، التي تعاني منذ سنوات من اختلالات هيكلية عميقة، نتيجة الاعتماد المفرط على الموارد الريعية، وفي مقدمتها النفط وقد انعكس هذا الاعتماد بصورة مباشرة على محافظة حضرموت، التي تُمثل الخزان النفطي الأهم في اليمن، حيث تحتوي على ما يقارب 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي في البلاد ومع ذلك، لم يُترجم هذا المورد الحيوي إلى تنمية حقيقية على أرض الواقع، إذ ظلت عائدات النفط تذهب إلى الموازنة المركزية دون أن تعود بالنفع على المحافظة وسكانها وهذا الواقع يطرح تساؤلاً جوهرياً كيف يمكن تحويل العوائد النفطية إلى أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟ هنا تتجلى أهمية إنشاء صندوق حضرموت التنموي كآلية اقتصادية جديدة تستهدف تجميع الموارد المحلية وإدارتها بطرق شفافة، وتوجيهها إلى مشاريع إنتاجية وبنى تحتية تضع حجر الأساس لاقتصاد متنوع وقادر على تحقيق النمو المستدام. تخضع حضرموت، شأنها شأن الاقتصاد اليمني عموماً، لهيمنة النمط الريعي المعتمد على النفط وهو ما أفرز عددًا من الإشكاليات الاقتصادية أبرزها الهشاشة أمام تقلبات أسعار النفط حيث أدى الاعتماد الأحادي على النفط إلى جعل اقتصاد المحافظة رهينة للتقلبات العالمية في أسعاره، حيث يؤدي أي هبوط في الأسعار إلى تراجع كبير في الإيرادات، وبالتالي توقف المشاريع التنموية وغياب التنوع الاقتصادي الذي اقتصرت الأنشطة الاقتصادية في حضرموت على استخراج النفط وبعض الأنشطة التجارية التقليدية، في ظل غياب سياسات واضحة لدعم القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والصناعات التحويلية بالإضافة إلى ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي نتيجة لغياب البنية التحتية وانعدام الحوافز الاستثمارية، أحجم القطاع الخاص عن ضخ رؤوس أموال في مشاريع إنتاجية، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة والفقر وانتشار الفساد وسوء الإدارة حيث شكل الفساد الإداري والمالي عائقًا كبيرًا أمام توظيف العائدات النفطية في التنمية، إذ غالبًا ما كانت الإيرادات تُستهلك في الإنفاق الجاري دون ترك أثر ملموس على حياة المواطنين وكل هذه التحديات تجعل من الضروري الانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي إلى نموذج تنموي متنوع وهو ما يمكن أن يلعب فيه صندوق حضرموت التنموي دورًا محوريًا ليقوم الصندوق بدور في معالجة الاختلالات الاقتصادية يهدف صندوق حضرموت التنموي إلى تحقيق تحول اقتصادي استراتيجي من خلال إعادة توجيه الإيرادات النفطية بحيث تُخصص نسبة من عوائد بيع النفط والمشتقات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بدلاً من ذهابها للمركزية التقليدية التي فشلت في تلبية احتياجات التنمية المحلية وتحقيق التنوع الاقتصادي عبر تمويل

مشاريع زراعية، وتنشيط قطاع الثروة السمكية، وتطوير السياحة البيئية والثقافية التي تزخر بها حضرموت، بما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وكذلك دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة، وتحفيز ريادة الأعمال، خصوصاً بين الشباب، ما يسهم في الحد من البطالة وتقليص معدلات الفقر وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية من خلال توفير بيئة مواتية تضمن الحوكمة الرشيدة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

الجدوى السياسية لإنشاء صندوق حضرموت التنموي

شهدت محافظة حضرموت خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية عميقة، تزامنت مع استمرار حالة اللااستقرار في اليمن، التي دخلت عقدها الثاني دون أفق واضح للحل فقد أدى الصراع الممتد منذ عام 2015 إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي اليمني، وظهور قوى محلية وإقليمية تسعى إلى فرض نفوذها في مناطق مختلفة، وهو ما انعكس على حضرموت بشكل مباشر ورغم أن المحافظة بقيت بعيدة نسبياً عن مسرح العمليات العسكرية واسعة النطاق التي شهدتها محافظات أخرى، فإنها لم تكن بمنأى عن التداخات السياسية والاقتصادية للحرب، إذ برزت فيها تناقضات بين مكونات محلية متعددة، إلى جانب صراع خفي على الموارد الاقتصادية وفي خضم هذا السياق، تصاعدت المطالبات في حضرموت بضرورة تمكينها من إدارة مواردها بصورة مستقلة كخطوة لتجاوز المركزية التي تسببت في تهميش المحافظة لعقود طويلة هذه المطالبات لم تأت من فراغ، بل تغذت على شعور متراكم بالغبن من السياسات السابقة التي استنزفت موارد حضرموت دون أن تعود عليها بمشاريع تنموية حقيقية ومع تزايد التوترات السياسية بين المكونات المحلية، أصبح إنشاء آلية مستقلة لإدارة الموارد ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة سياسية لتحقيق الاستقرار فقد شهدت حضرموت خلال الفترة بين عامي 2024 و2025 سلسلة من الأحداث التي عكست عمق الأزمة السياسية في حضرموت، وأكدت الحاجة الملحة لإيجاد حلول مبتكرة لتجنب الانزلاق نحو صراع داخلي، ومن أبرز هذه الأحداث تحركات حلف قبائل حضرموت شهدت خلال الأشهر الأولى من عام 2024 تصعيداً لافتاً من قبل حلف قبائل حضرموت الذي طالب بتمكين أبناء المحافظة من إدارة مواردهم النفطية، وإيقاف ما اعتبره نهياً من قبل السلطات المركزية وقد سعد الحلف خلال هذا الفترة وخاصة بعد زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الى حضرموت في رسالة واضحة تعكس رغبة المجتمع المحلي في انتزاع حقوقه الاقتصادية وعودة الزخم لمؤتمر حضرموت الجامع في منتصف 2024، برزت دعوات لإعادة إحياء مؤتمر حضرموت الجامع كإطار جامع يمثل الحضارم في أي تسوية سياسية مستقبلية ويسعى إلى وضع رؤية شاملة لإدارة شؤون المحافظة. وقد تزامنت هذه التحركات مع مساعٍ من

شخصيات بارزة، مثل اللواء أحمد سعيد بن بريك، لإعادة ترتيب البيت الحضرمي في مواجهة التحديات المتزايدة وكذلك التصعيد الشعبي ضد الانقطاعات الخدمية شهدت مدينة المكلا وعدد من مدن الساحل احتجاجات واسعة في أواخر 2024 بسبب تدهور خدمات الكهرباء والمياه، في وقت توقف فيه عائدات النفط المصدرة من موانئ حضرموت، وهو ما فاقم شعور المواطنين بعدم العدالة في توزيع الموارد، وأدى إلى ضغوط شعبية على السلطة المحلية لإيجاد آلية مستقلة لإدارة هذه الموارد عندها إعلان اللواء الركن فرج البحسني تأسيس الصندوق في الكويت (يونيو 2025) جاء إعلان اللواء الركن فرج البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي، في الكويت عن إنشاء صندوق حضرموت التنموي بمثابة استجابة سياسية واستراتيجية لهذه المطالبات الشعبية والحراكات القبلية، وإدراكاً لخطورة استمرار الوضع الراهن وقد حمل الإعلان أبعاداً تتجاوز الإطار الاقتصادي، إذ جاء ليؤكد أن تمكين حضرموت من إدارة مواردها أصبح مطلباً لا يمكن تجاوزه إذا ما أريد تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

الجدوى السياسية للصندوق تعزيز اللامركزية الاقتصادية والسياسية يمثل إنشاء الصندوق خطوة عملية نحو تطبيق مبدأ اللامركزية، الذي نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، كأحد الحلول الاستراتيجية لمعالجة الأزمة اليمينية فالانتقال من المركزية المفرطة إلى نماذج الإدارة المحلية يساهم في تقليص الاحتقان السياسي، ويعزز شعور المواطنين بالتمكين والمشاركة في صنع القرار والى احتواء النزاعات المحلية وتفادي الصراع تاريخياً، كانت الموارد الاقتصادية أحد أبرز دوافع النزاعات في اليمن وفي حضرموت، أدى غياب آلية شفافة لإدارة الإيرادات إلى خلق بيئة قابلة للانفجار في أي لحظة وبالتالي، فإن إنشاء الصندوق يوفر أداة مؤسسية لتوزيع الموارد بعدالة، ما يقلل من احتمالات الصراع بين المكونات المحلية، ويحول دون استخدام ورقة النفط كورقة ضغط سياسي وأيضاً تعزيز الثقة بين المواطن والسلطة فإن أحد أبرز الإشكاليات التي واجهت السلطة المحلية في حضرموت هي فقدان الثقة الشعبية، نتيجة لغياب الشفافية في إدارة الموارد ومن خلال تبني الصندوق لآليات رقابية صارمة، ونشر تقارير دورية عن الإيرادات والمصروفات، يمكن تعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الإدارية، بما يخلق بيئة سياسية مستقرة من المتوقع أن يشكل ورقة قوة لحضرموت في أي مفاوضات مستقبلية حول شكل الدولة، سواء اتجهت نحو الفيدرالية أو أي صيغة حكم لامركزي أخرى. كما يمكن أن يكون الصندوق نموذجاً يُحتذى به في محافظات أخرى غنية بالموارد مثل شبوة والمهرة، ما يساهم في إعادة بناء الدولة على أسس جديدة تراعي العدالة في توزيع الثروة.

الجدوى الاجتماعية لإنشاء صندوق حضرموت التنموي

تعد التنمية الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية لأي مشروع تنموي ناجح، إذ لا يمكن الحديث عن استقرار اقتصادي أو سياسي بمعزل عن تحسين الظروف المعيشية للمجتمع وفي اليمن شكلت الأزمة المستمرة منذ بداية الحرب بيئة خصبة لتنامي الأزمات الاجتماعية التي تجلت في تدهور الخدمات الأساسية ارتفاع معدلات الفقر وانهيار منظومات التعليم والصحة وفي حضرموت ورغم وفرة الموارد النفطية، لم ينعكس استغلال هذه الثروة على تحسين أوضاع المواطنين، حيث ظلت معظم العائدات تُستهلك في نفقات حكومية مركزية دون أثر ملموس على المستوى المحلي هذه المعضلة جعلت من الضروري البحث عن آليات جديدة لإدارة الموارد بشكل يُحقق مردودًا مباشرًا على حياة السكان، وهو ما يسعى صندوق حضرموت التنموي إلى تحقيقه حيث تشهد محافظة حضرموت نقصًا حادًا في الخدمات الأساسية، وعلى رأسها الكهرباء وتعرض بعض المناطق وخاصة الساحل لانقطاعات طويلة في التيار الكهربائي ما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والحياة اليومية للسكان أما على مستوى الصحة، فإن المستشفيات تعاني من نقص حاد في المعدات والأدوية، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات بسبب النزوح الداخلي وفي قطاع التعليم، تراجع مستوى البنية التحتية للمدارس وزادت معدلات التسرب بسبب الفقر وانعدام الرواتب وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن اليمن يشهد معدلات بطالة وفقر غير مسبوقة، وصلت في بعض المناطق إلى أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر وفي حضرموت، ورغم عائداتها النفطية، لا تختلف الصورة كثيرًا، حيث يفتقر الشباب إلى فرص العمل، ما دفع الكثير منهم إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية بحثًا عن مصدر رزق وقد أدى ذلك إلى تفكك البنية الأسرية وتنامي المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والمخدرات لتفتقر حضرموت لبرامج حماية اجتماعية فعّالة ما يجعل الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، عرضة لمخاطر متعددة من سوء التغذية إلى الاستغلال الاقتصادي وقد عمق هذا الوضع الإنساني الحاجة إلى تدخلات تنموية ذات بعد اجتماعي شامل دور الصندوق في تحسين الخدمات الأساسية يستهدف صندوق حضرموت التنموي تحسين مستوى الخدمات الأساسية عبر قطاع الكهرباء يقوم تمويل مشاريع الطاقة التقليدية والمتجددة لضمان استقرار التيار الكهربائي وهو ما سينعكس مباشرة على تحسين جودة الحياة وتحفيز النشاط الاقتصادي وقطاع الصحة يحاول إعادة تأهيل المستشفيات وتزويدها بالأجهزة الحديثة، وتدريب الكوادر الطبية لتقديم خدمات صحية متقدمة وبناء المدارس وصيانتها وتوفير وسائل تعليمية حديثة، ودعم برامج تدريب المعلمين وتمكين الشباب وتقليل البطالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثل رافعة اقتصادية فعّالة لإدماج الشباب في سوق العمل.

استشراف السيناريوهات المستقبلية لصندوق حضرموت التنموي

يعد إنشاء صندوق حضرموت التنموي خطوة محورية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة، ليس فقط لأنه يمثل آلية مالية مستقلة لإدارة الموارد، بل لأنه يرمز إلى انتقال حضرموت من مرحلة التهميش التاريخي إلى مرحلة تمكين حقيقي في إدارة ثرواتها وقد جاءت هذه المبادرة برؤية استراتيجية وضع أسسها اللواء الركن فرج سالمين البحسني، أحد أبرز القيادات التي أثبتت كفاءتها في إدارة الملفات السياسية والعسكرية والاقتصادية في ظروف شديدة التعقيد إن ما أقدم عليه البحسني يعكس إدراكًا عميقًا لمفهوم التنمية المستدامة وأهميتها في استقرار المجتمع، حيث لم يقتصر دوره على الجانب الأمني والعسكري الذي برز فيه خلال معركة تحرير الساحل الحضرمي من التنظيمات الإرهابية عام 2016، بل امتد إلى صياغة سياسات تنموية تضع حضرموت في قلب أي مشروع اقتصادي مستقبلي للبلاد فأهمية السيناريو المستقبلي للصندوق في السياق الحضرمي حيث إن الحديث عن مستقبل صندوق حضرموت التنموي لا يمكن فصله عن الظروف التي أدت إلى نشأته فحضرموت، رغم امتلاكها لما يقارب 70% من الاحتياطي النفطي في اليمن، ظلت لعقود طويلة رهينة المركزية المفرطة التي حرمتها من استثمار مواردها في تنميتها جاءت مبادرة الصندوق كاستجابة لهذه المعضلة، لتؤسس لنموذج اقتصادي جديد قوامه اللامركزية المالية والإدارية ويأتي دور اللواء الركن فرج البحسني هنا كقائد أدرك مبكرًا أن التنمية هي الوجه الآخر للأمن، وأن تحقيق الاستقرار لن يتم إلا عبر بناء اقتصاد قوي ومستدام ومرتكزات الاستشراف المستقبلي تقوم على عملية استشراف السيناريوهات المستقبلية للصندوق من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات سوى كان الوضع السياسي في اليمن الذي ما يزال يعيش حالة من اللااستقرار أو التوازنات المحلية بما في ذلك دور القبائل والمجالس المحلية أو حتى العامل الإقليمي حيث تلعب دورًا رئيسيًا في دعم أو عرقلة أي مشروع اقتصادي في حضرموت فان القيادة والإدارة التي تمثل حجر الزاوية في نجاح أي مشروع تنموي، وهو ما يتجلى في شخصية اللواء الركن فرج البحسني الذي نجح في صياغة رؤية متكاملة تقوم على الحوكمة والشفافية ويلعب اللواء الركن فرج البحسني دورًا محوريًا في هذا السيناريو من خلال إشرافه المباشر على مراحل التأسيس، وخبرته في إدارة الموارد بعيدًا عن الفساد الذي أفسد كثيرًا من المبادرات السابقة في اليمن وتبدو فرص نجاح هذا المشروع أكبر من أي وقت مضى حضرموت اليوم تقف على أعتاب مرحلة تاريخية، وصندوقها التنموي هو البوابة نحو هذا المستقبل المشرق فإن استشراف مستقبل الصندوق يمثل استشرافًا لمستقبل حضرموت نفسها، في ظل التحولات التي يشهدها اليمن والمنطقة.

السيناريوهات المستقبلية المحتملة

1. السيناريو الإيجابي (الاستقرار والتنمية الشاملة)

يتوقع في هذا السيناريو أن يحقق الصندوق أهدافه الاستراتيجية، من خلال: تعزيز الشفافية: في إدارة الموارد المالية، بما يضمن ثقة المجتمع المحلي والمستثمرين. تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى: تشمل تطوير الطرق والموانئ، وتحسين خدمات الكهرباء والمياه، وهو ما سينعكس على تحسين بيئة الاستثمار. خلق فرص عمل: عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الشباب من الانخراط في سوق العمل. دعم القطاعات الحيوية: مثل الصحة والتعليم، بما يسهم في رفع مستوى التنمية البشرية.

2. السيناريو المتأرجح (التحديات السياسية وتأثيرها على الصندوق)

في حال استمرار التوترات السياسية بين المكونات المحلية، وعدم وضوح مسار الدولة اليمنية قد يواجه الصندوق تحديات تعيق تنفيذ مشاريعه. ومن أبرز هذه التحديات: تصاعد مطالبات حلف القبائل: بالحصول على دور أكبر في إدارة الموارد. التدخلات الإقليمية: التي قد تسعى لتوظيف الصندوق في سياق صراعات النفوذ. الأزمة الاقتصادية الوطنية: التي قد تضغط على الصندوق لتحويل موارده لدعم قطاعات خارج حصر موت.

3. السيناريو السلبي (التعثر والانقسام) يعد هذا السيناريو الأسوأ، حيث يفشل الصندوق في تحقيق أهدافه بسبب انهيار الثقة المجتمعية: نتيجة لضعف الشفافية أو سوء الإدارة.

تصاعد النزاعات المحلية: حول تقاسم عوائد النفط، مما قد يفضي إلى صراع مفتوح.

غياب الدعم الإقليمي والدولي: في حال تحول الصندوق إلى أداة للصراع السياسي غير أن هذا السيناريو يبدو أقل احتمالاً في ظل وجود قيادة بحجم اللواء الركن فرج البحسني، الذي يتمتع برصيد واسع من الثقة لدى المجتمع الحضرمي والمغربيين، إضافة إلى علاقاته القوية مع دول الخليج التي تعد شريكاً رئيسياً في دعم التنمية في حضرموت.

الخلاصة التحليلية للدراسة

تحتوي هذه الدراسة على واحدة من أهم القضايا الاستراتيجية المرتبطة بمسار التنمية في اليمن المعاصر، والمتمثلة في إنشاء صندوق حضرموت التنموي بوصفه آلية مؤسسية مستقلة لإدارة موارد المحافظة وعلى وجه الخصوص العائدات النفطية والغازية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز اللامركزية الاقتصادية وتأتي هذه المبادرة في سياق بالغ التعقيد، فرضته الحرب المستمرة وما ترتب عليها من انهيار مؤسسات الدولة، وتدهور البنية التحتية، وتراجع الخدمات العامة، الأمر الذي جعل المحافظات الغنية بالموارد -وفي مقدمتها حضرموت- تعاني تهميشاً تنموياً واضحاً رغم إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة حيث تعد حضرموت أكبر محافظات اليمن مساحةً، وتحتضن ما يقارب 70% من الاحتياطي النفطي الوطني، غير أنّ هذه الموارد ظلت لعقود أداة لتمويل السلطة المركزية، دون أن ينعكس ذلك في صورة تنمية محلية حقيقية ومع تفاقم الأوضاع المعيشية، وتآكل الهياكل الاقتصادية والخدمية، برزت الحاجة إلى نموذج بديل لإدارة الموارد، يقوم على مبدأ الاستقلالية والحوكمة الرشيدة، وهو ما شكّل الدافع الرئيس لإنشاء صندوق تنموي خاص بالمحافظة ويهدف هذا الصندوق إلى استثمار العائدات النفطية والمساهمات المحلية والخارجية في مشاريع استراتيجية تشمل البنية التحتية، التعليم، الصحة الطاقة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويستند في هيكلته إلى نموذج إداري حديث قائم على الاستقلال المالي، والرقابة متعددة المستويات، والمساءلة الدورية، بما يضمن الشفافية ويعزز ثقة المجتمع المحلي. كما يسعى الصندوق إلى تمكين أبناء حضرموت من المشاركة الفاعلة في التخطيط وصنع القرار الاقتصادي، بما يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة والملكية المجتمعية للمشروع التنموي.

يمثل الصندوق استجابة مباشرة لمطالب القوى الاجتماعية والقبلية التي نادى بتمكين حضرموت من إدارة مواردها، ويُعد خطوة عملية في اتجاه تطبيق اللامركزية الاقتصادية التي نصت عليها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني كما أنه يسهم في تقليل فرص النزاع حول الموارد من خلال التوزيع العادل للعائدات، وتفعيل دور المؤسسات المحلية. أما من الناحية الاجتماعية، فإن المبادرة تستهدف تحسين جودة الحياة عبر الاستثمار في الخدمات الأساسية، وخفض معدلات البطالة، وتمكين النساء والشباب، بما يحقق استقراراً اجتماعياً ويحد من الهجرة القسرية.

استندت الدراسة إلى تجارب مشابهة مثل صندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق نيجيريا للتنمية النفطية، والتي أظهرت أن الحوكمة الرشيدة والشفافية المؤسسية هما العاملان الحاسمان في نجاح هذه المبادرات وفي هذا السياق برز الدور المحوري للواء فرج البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي، باعتباره الداعم الرئيس للمشروع، مستفيداً من خبرته السياسية والإدارية وشبكة علاقاته الإقليمية والدولية في استقطاب الدعم المالي والفني، بما يعزز فرص نجاح الصندوق.

الجدوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

أبرزت الدراسة أن الصندوق يمثل فرصة استراتيجية لكسر نمطية الاقتصاد الريعي القائم على النفط، من خلال توجيه العائدات نحو استثمارات إنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز القطاع الخاص، وخلق بيئة استثمارية جاذبة. سياسياً، يمكن للصندوق أن يحد من الاحتقان الداخلي ويعزز الثقة بين المواطن والسلطات المحلية، فضلاً عن كونه أداة تفاوضية قوية لحضرموت في أي ترتيبات مستقبلية لإعادة تشكيل الدولة. أما اجتماعياً، فإن تحسين الخدمات الأساسية، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير فرص عمل، من شأنه أن يخلق بيئة مستقرة وأمنة قادرة على مواجهة التحديات التنموية.

استشراف المستقبل

توقعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الصندوق سيناريو النجاح الكامل وهو في حال توافر بيئة سياسية مستقرة، وضمان الشفافية المالية، وتفعيل الشراكة المجتمعية، مما يمكن الصندوق من تحقيق أهدافه التنموية وسيناريو التحديات المتوسطة الذي في حال استمرار التوترات السياسية أو ضعف الدعم المالي، بما يحد من قدرته على تنفيذ خطته بصورة متكاملة وأخيراً سيناريو الفشل وهو احتمال ضعيف، ويكمن في حالة تفشي الفساد أو غياب الشفافية، مما يؤدي إلى تعثر المشروع.

خصت الدراسة إلى أن إنشاء صندوق حضرموت التنموي يشكل مشروعاً استراتيجياً ذا أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة، ويعد خطوة جوهرية في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة واللامركزية الاقتصادية ويُنظر إلى نجاح هذه التجربة بوصفه نموذجاً يمكن تعميمه على باقي المحافظات اليمنية، بما يمهد لبناء دولة أكثر عدالة وتوازناً، ويجعل من حضرموت قاعدة انطلاق نحو نهضة اقتصادية وطنية شاملة.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

